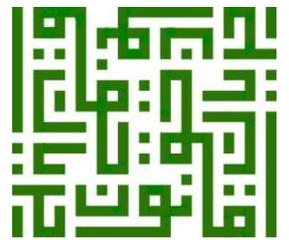


# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

ديوان المظالم

The Independent Commission for Human Rights



التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في فلسطين خلال شهر نيسان 2014

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان خلال شهر نيسان للعام 2014، وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى النتائج التالية:

- ❖ استمرت حالات الوفاة غير الطبيعية، فقد سجلت الهيئة وقوع 5 حالات وفاة غير طبيعية 3 حالات في الضفة الغربية 2 حالة في قطاع غزة. وتتمثل هذه الحالات في الوفاة بظروف غامضة أو بسبب عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة.
- ❖ إصدار المحاكم في قطاع غزة حكماً بالإعدام.
- ❖ استمرار حالات الإصابة جراء فوضى السلاح والمفجرات في قطاع غزة.
- ❖ استمرار حالات التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.
- ❖ تلقت الهيئة 90 شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة منها 25 في الضفة الغربية و 65 شكوى في قطاع غزة.
- ❖ استمرت الهيئة في تلقي شكاوى حول انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة والاحتجاز دون توفير الضمانات ودون توفير ضمانات المحكمة العادلة.
- ❖ استمرت الهيئة في تلقي الشكاوى حول التوقيف على ذمة المحافظين تلقت الهيئة 5 شكاوى في الضفة الغربية.
- ❖ لا زالت بعض الجهات الرسمية الأمنية والمدنية تمتنع عن تنفيذ الأحكام أو التأخير والمماطلة في تنفيذها سجلت الهيئة 11 شكوى حول الموضوع 10 في الضفة الغربية نفذ منها 6 فقط. وشكوى واحدة في قطاع غزة لم تنفذ. إضافة إلى 14 قراراً كانت قد صدرت منذ فترة طويلة ولم يتم تنفيذها حتى الآن.
- ❖ استمرار تلقي الهيئة شكاوى تتعلق بالاستيلاء على أموال المواطنين من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية دون حكم قضائي.
- ❖ تلقت الهيئة عدداً من الشكاوى حول انتهاك بعض الحقوق كالاعتداء على حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي والحريات الأكاديمية.

## تفاصيل الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية. رصدت الهيئة 5 حالات وفاة خلال شهر نيسان من العام 2014، وقعت 3 منها في الضفة الغربية و 2 حالة في قطاع غزة. توزعت تلك الحالات على النحو التالي: حالة وفاة واحدة في ظروف غامضة وقعت في قطاع غزة. 3 حالات وفاة وقعت نتيجة عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة، حالة واحدة منها في قطاع غزة و 2 حالة في الضفة الغربية. حالة وفاة واحدة تحت مسمى قتل النساء، وقعت في الضفة الغربية.

## توضيح لحالات الوفاة

1. حالات الوفاة في ظروف غامضة. بتاريخ 2014/4/25 عثر على جثة المواطن فضل أحمد الأسطل 53 عاماً من مدينة خانينوس ويعمل في تجارة العملات (صراف) جراء إصابته بعبارة ناري في الرأس. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن شرطة المباحث العامة في خانينوس، عثرت على جثة المواطن المذكور أسفل سلم خشبي خاص بإحدى المكتبات بالمدينة، وذلك بعد إبلاغ ذويه عن فقدان الاتصال به بتاريخ 2014/4/23، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وتم نقل الجثة إلى مستشفى ناصر الطبي حيث تبين - حسب الطب الشرعي- أن الوفاة بسبب الإصابة بعبارة ناري في الرأس أُطلق من مسدس. وقامت الشرطة بتوقيف مشتبه بهم على ذمة التحقيق.

## 2. حالات الوفاة بسبب عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة:

- بتاريخ 2014/4/9 توفيت المواطنة عبير ياسر عرفات القواسمي 25 عام من مدينة الخليل جراء إصابتها بجروح نتيجة سقوطها من على سطح منزل العائلة. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المواطنة المذكورة سقطت عن السطح الطابق الرابع، والكائن في منطقة الحرس بمدينة الخليل، وذلك أثناء قيامها بنشر الغسيل حيث توفيت على الفور. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، كما أمرت النيابة العامة بتحويل الجثة لمعهد الطب العدلي للتشريح، الذي أكد أن الوفاة كانت نتيجة السقوط عن علٍ ولعدم اتخاذ إجراءات السلامة العامة.

- بتاريخ 2014/4/18 توفي المواطن أحمد صالح محمد مخامرة 30 عاماً من مدينة يطا بمحافظة الخليل، جراء اختناقه غرقاً إثر سقوطه داخل بئر مياه، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المواطن المذكور سقط في بئر للمياه قريب منزله نتيجة عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2014/4/25 توفي الطفل وسيم بسام برهوم 6 أعوام من مدينة خانينوس، متأثراً بحروق أصيب بها ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن الطفل أصيب بحروق شديدة جراء سقوطه في "قدر كبير للطعام" كان يتم إعداده بمناسبة إحدى أفراح العائلة، وذلك لدى لهوه أثناء الاحتفال، وقد تم نقله إلى المستشفى الأوروبي بالمدينة ثم مستشفى ناصر، وخطورة الحالة تقرر نقله إلى أحد المستشفيات داخل الخط الأخضر، إلا أنه توفي عند حاجز

بيت حانون "إيرز" حيث أعيد إلى المستشفى الأوروبي وأعلن عن وفاته. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

**3. حالات قتل النساء.** بتاريخ 2014/4/12 توفيت المواطنة صفاء محمد حمد عطا سلامين 17 عاماً من بلدة السموع بمحافظة الخليل جراء إصابتها بجروح نتيجة تعرضها للضرب، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فقد توفيت المواطنة المذكورة نتيجة الاعتداء عليها من قبل أحد المواطنين في منطقة مهجورة بالقرب من منزل ذويها، حيث تم العثور على جثة المذكورة في جرف مائي مهجور، وأصيبت في ذات الحادث شقيقتها ميسرة والبالغة من العمر 19 عاماً بجراح خطيرة. وبعد محاولة الإنقاذ التي قام بها الأهالي تبين أن الفتاة صفاء قد فارقت الحياة بعد تعرضها للضرب بالأيدي والحجارة، وكذلك إصابة شقيقتها ميسرة بجروح بليغة في الوجه والرأس. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وبتاريخ 2014/4/23 تم إلقاء القبض على المتهم ويدعى (ع.ك.س) 21 عاماً ويعمل راعي أغنام، وتم تمديد توقيفه 15 يوماً على ذمة القضية حيث وجهت له أربع تهم منها الاغتصاب والقتل.

**4. الحكم بالإعدام.** بتاريخ 2014/4/29 أصدرت محكمة بداية خانيونس حكماً بالإعدام بحق المواطن (ب.إ.أ) 30 عاماً، بعد أن أدانته بتهمة القتل قصداً بالاشتراك، خلافاً لأحكام قانون العقوبات الفلسطيني للعام 1936، حكماً قابلاً للطعن بالاستئناف والنقض بقوة القانون.

**5. الإصابة نتيجة سوء وفوضى استخدام السلاح - انفجارات داخلية وعدم اتخاذ احتياطات السلامة.**

- بتاريخ 2014/4/13 أصيب الطفل طارق محمد أبو حمدة 11 عاماً من مخيم خانيونس، نتيجة انفجار جسم مشبوه في منزله، حيث أصيب بشظايا أدت إلى بتر "الكف الأيسر" وجروح في أنحاء مختلفة من الجسم، وقد تم نقله إلى مستشفى ناصر بالمدينة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2014/4/16 أصيب المواطنون: أنور قديح 44 عاماً، من بلدة عيسان الكبيرة بمحافظة خانيونس وعيسى محمد الزقزوق 29 عاماً، من مدينة خانيونس ومحمد محمود رضوان 46 عاماً من بلدة بني سهيلا بمحافظة خانيونس وأنيس حسين وافي 38 عاماً من مدينة خانيونس. وجميعهم من عناصر المديرية العامة للدفاع المدني، وقد أصيبوا بجروح وحروق في أنحاء مختلفة من الجسم، وذلك خلال أداء عملهم بإطفاء الحريق الناجم عن اشتعال مواد متفجرة داخل مزرعة "حمامات بلاستيكية" شرق مدينة خانيونس، وتم نقلهم إلى المستشفى الأوروبي بالمدينة لتلقي العلاج.

- بتاريخ 2014/4/26 أصيب المواطن بهاء أحمد عيسى 33 عاماً من مدينة خانيونس بعدة أعيرة نارية في الساق والقدم. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور أصيب في طريق عودته إلى منزله مع زوجته، حيث توقفت سيارة خاصة بجواره وترجل منها شخص قام بإطلاق عدة أعيرة نارية باتجاهه من مسدس قبل أن يلوذ

بالفرار من المكان، وقد تم نقل المصاب إلى مستشفى ناصر بالمدينة لتلقي العلاج، وفتحت الشرطة تحقيقاً في الحادث.

**6. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة.** تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير **90** شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة منها **25** شكوى في الضفة الغربية و**65** شكوى في قطاع غزة، وقد توزعت الشكاوى في الضفة الغربية على النحو التالي: **16** شكوى ضد جهاز الشرطة، **4** شكوى ضد جهاز الأمن الوقائي، و **2** شكوى ضد جهاز المخابرات العامة، **3** شكوى ضد جهاز الاستخبارات العسكرية. أما في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة **65** شكوى سُجلت **56** شكوى ضد جهاز الشرطة و**4** شكوى ضد جهاز الأمن الداخلي، و**5** شكوى ضد إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل. وقد تركزت إبداعات التعذيب حول الشبح واللكم والضرب إلى جانب سوء المعاملة. **ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة:** ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية والتوقيف على ذمة المحافظين.

**1- الاحتجاز التعسفي ولأسباب سياسية:** تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير في الضفة الغربية **32** شكوى تركزت حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً. وفي قطاع غزة تلقت الهيئة خلال ذات الشهر **82** شكوى يدعي المواطنون من خلالها انتهاك الحق في ضمانات المحاكم العادلة (عدم صحة إجراءات التوقيف، وعدم الفصل بين السجناء، والاعتقال على خلفية سياسية).

**2- التوقيف بقرار من المحافظين:** تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير **5** شكوى حول التوقيف على ذمة المحافظين وهي تخص.

- سامي صبحي عارف الحج وسامر صبحي عارف الحج وأحمد صبحي عارف الحج وجميعهم من سكان رام الله حيث جرى توقيف سامر وسامي بتاريخ 2014/3/16 وشقيقهم أحمد بتاريخ 2014/4/6 وجميعهم موقوفين بقرار من محافظ رام الله والبيرة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، ولم يجر عرضهم على أية جهة قضائية لغاية الآن، كما أن توقيفهم يجري لدى المباحث الجنائية في مدينة رام الله وبعض الأيام لدى المباحث في مدينة أريحا، وقد انتهى شهر نيسان دون الإفراج عن الأشقاء الثلاثة.

- محمود عبد الفتاح موسى احتجز بتاريخ 2014/4/9 في مركز الأمن الوقائي في جنين بناءً على استدعاء وهو محتجز على ذمة محافظ جنين وما زال محتجزاً حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

- عبد الغني محمد الحسن محتجز على ذمة محافظ طولكرم منذ 2014/3/18 في مركز توقيف المخابرات العامة في طولكرم.

- ميسر مصطفى ملوح محتجز على ذمة محافظ قلقيلية منذ 2013/12/25 على خلفية الاتهام بإطلاق نار على الاحتلال مع الشهيد صالح ياسين وحالياً موجود في مركز توقيف المخابرات العامة في نابلس.

- ليث محمد ملوح محتجز على ذمة محافظ قلقيلية منذ 2013/12/24 على خلفية الاتهام بحيازة السلاح وحالياً موجود في مركز توقيف المخابرات العامة في نابلس.  
ثالثاً: انتهاكات حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي.

- بتاريخ 2014/4/2 تلقت الهيئة شكوى من الصحفي شادي سعيد بدر زماعة مدير مؤسسة إعلاميون بلا حدود، المسجلة حسب الأصول في وزارة الداخلية، جاء في شكواه أن وزارة الداخلية لم تقم بالموافقة على ترخيص المؤسسة المذكورة كمركز أبحاث، تعنى بالدراسات، وقد كانت حجة وزارة الداخلية بأن الأمر موقوف على موافقة جهاز المخابرات والأمن الوقائي، وقد ورد في إفادة المواطن المذكور أنه تقدم بالطلب إلى قسم تسجيل الجمعيات في مديرية الداخلية في بلدة العيزرية منذ شهر كانون ثاني 2014 ولم تصدر الموافقة لغاية الآن. وقد قامت الهيئة بمراسلة وزارة الداخلية ولم يصله رد حتى تاريخه.

- بتاريخ 2014/4/10 قامت عناصر من المباحث العامة في جهاز الشرطة ، بإبلاغ أصحاب المطاعم والفنادق بغزة بوجوب حصول الجهات المعنية بعقد تجمعات في قاعات تلك الأماكن على تصاريح مسبقة من قبل الشرطة. ووفقاً لإفادة صلاح أبو حصيرة رئيس الهيئة الفلسطينية للمطاعم والفنادق في قطاع غزة للهيئة "فإن عناصر من المباحث العامة قامت بجولة على عدد من المطاعم والفنادق بمدينة غزة، وأبلغوهم بضرورة حصول الجمعيات والمنظمات الأهلية على تصاريح مسبقة من قبل الإدارة العامة للشرطة، قبل القيام بتنظيم أي من الندوات وورش العمل في قاعات تلك الأماكن"، وأضاف أبو حصيرة أنه تلقى اتصالاً هاتفياً من مدير جهاز الأمن والحماية التابع لوزارة الداخلية وأبلغه بنفس الطلب.

وفي هذا السياق قامت الهيئة بإعداد مذكرة قانونية مفصلة حول هذه القضية وإرسالها إلى وزير الداخلية في الحكومة بقطاع غزة ذكرت خلالها أن اشتراط الحصول على ترخيص مسبق من الشرطة بشأن تنظيم التجمعات السلمية في تلك الأماكن المغلقة يعتبر مخالفة صريحة للقانون الأساسي الفلسطيني

- بتاريخ 2014/4/12 وأثناء قيام طاقم فضائية فلسطين اليوم بتغطية إعلامية لاحتجاج سلمي على عرض فني في مسرح القصبية، قام أحد أفراد الأمن التابع للشرطة بالزني المدني، بمصادرة كاميرا التصوير دون أي مبرر، حيث انه وبعد تدخل من قبل الهيئة المستقلة جرى إعادتها بعد ساعات من مصادرتها.

- بتاريخ 2014/4/15 تلقت الهيئة شكوى من المواطن محمد علي عبد القادر عتيق من محافظة جنين، أفاد فيها أنه وبتاريخ 2014/4/14 جرى توقيفه من قبل جهاز المخابرات في مدينة جنين وأُفرج عنه بتاريخ 2014/4/19 دون عرضه على أية جهة قضائية. ووفقاً لإفادته فإن توقيفه كان على خلفية نشره أخبار على صفحة التواصل الاجتماعي "الفييس بوك" نقلا عن إحدى وكالات الأنباء، حيث جرى التحقيق معه وإجباره على إعطائهم الرقم السري لحسابه الخاص على موقع الفييس بوك.

- بتاريخ 2014/3/29 وتاريخ 2014/4/5 تقدم ممثل حزب التحرير للهيئة إفادة جاء فيها قيام الأجهزة الأمنية باعتقال عشرات المواطنين من عناصر حزب التحرير، وحسب ما تقدم بعضهم بشكاوى للهيئة انه وعلى خلفية

مشادة كلامية مع أحد مسؤولي وزارة الأوقاف في الندوة الدينية التي نظمت من قبل حزب التحرير في مسجد جمال عبد الناصر في مدينة البيرة، قام أفراد من الأجهزة الأمنية باعتقال المواطنين ونقلهم إلى مركز شرطة مدينة رام الله، ومركز توقيف الاستخبارات العسكرية، حيث تعرضوا في مركز توقيف الاستخبارات إلى معاملة مهينة.

- تلقت الهيئة خلال شهر نيسان 2014 مجموعة من شكاوى المواطنين حول تعرضهم لاعتداء على خلفية تعبيرهم عن الرأي باحتجاج سلمي لعرض فرقة هندية خالفت معايير المقاطعة الأكاديمية والثقافية المقررة من قبل المجتمع المدني الفلسطيني حسب إدعائهم، حيث انه بتاريخ 2014/4/12 مساءً وأثناء عرض فرقة فنية هندية في مسرح القصبية قام عدد من النشطاء بالاحتجاج سلمياً، حيث قام مجموعة من أفراد الأمن بزي مدني باقتياد ثلاثة منهم إلى مركز توقيف شرطة مدينة رام الله، وفي اليوم التالي تم عرضهم على محكمة صلح رام الله التي قررت توقيفهم بتهمة الإخلال بالطمأنينة العامة. أفرج عنهم في اليوم التالي بكفالة.

رابعاً: حرية العمل النقابي للأطر الطلابية في الجامعات. تلقت الهيئة خلال نيسان 2014 أربع شكاوى حول قيام أفراد من المخابرات العامة بالزي المدني باقتحام سكن لطلبة جامعة بيرزيت المنتمين للكتلة الإسلامية حيث أفاد مقدمو الشكاوى، أنه بتاريخ 2014/4/5 وفي حوالي الساعة التاسعة مساءً قام أفراد المخابرات بالزي المدني باقتحام منزلهم من النافذة في بلدة بيرزيت، وقاموا بإشهار الأسلحة النارية وتفتيش المنزل ومصادرة أغراض شخصية وحواسيب، حيث أفادوا أن هذا الاعتداء جاء على خلفية نشاطهم الطلابي في الجامعة وعلى خلفية قرب انتخابات مجلس الطلبة في الجامعة.

خامساً: انتهاك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 4 شكاوى حول انتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كانت معظمها حول الحق في العمل وموامة الأماكن العامة وغيرها من الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي والحقوق الواردة في قانون المعوقين والقانون الأساسي الفلسطيني. ترى الهيئة ضرورة التزام الجهات الرسمية بما نص عليه القانون في عمليات التوظيف وخصوصاً النسبة المقررة في القانون وهي 5%، والبدء في عملية موامة الأماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على تطبيق القانون بشأن الخدمات الاجتماعية للمعاقين.

سادساً: الاستيلاء على أموال المواطنين دون حكم قضائي.

- بتاريخ 2014/4/20 تلقت الهيئة شكوى من المواطن عمر محمود محمد عوض أفاد فيها أن جهاز الأمن الوقائي في الخليل قام بتوقيفه على خلفية الانتماء السياسي لحزب التحرير وذلك بتاريخ 2014/3/31 وقام الجهاز بمصادرة آلة تصوير كبيرة وجهاز حاسوب PC وجهاز حاسوب محمول وفاكس وطابعة وآلة تصوير عدد 2 وجهاز تسجيل وآلة تصوير فيلم عادية وكتب ومجلات ولم يتم إعادتها لغاية الآن.

- بتاريخ 2014/4/23 تلقت الهيئة شكوى من المواطن فراس عبد الرحمن أسعد زاهدة وأفاد فيها أن جهاز الأمن الوقائي في الخليل قام بتوقيفه بتاريخ 2013/7/27 وقام الجهاز بتسليمه أماناته في مركز إصلاح وتأهيل الظاهرية باستثناء بطاقته الشخصية والذاكرة (فلاشة).

سابعاً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية. تلقت الهيئة 11 شكوى خلال شهر نيسان من العام 2014 حول عدم تنفيذ قرارات المحاكم، شكوى واحدة منها في قطاع غزة و10 شكوى في الضفة الغربية، وقد نفذ 6 شكاوى في حين بقي 5 منها دون تنفيذ، وقد كانت الشكاوى غير المنفذة على النحو التالي:

- قطاع غزة:

تلقت الهيئة خلال شهر نيسان 2014 شكوى من المواطنة وداد محمد أبو دية 49 عاماً من مدينة غزة، موظفة في وزارة الأشغال العامة والإسكان منذ تاريخ 1995/1/1، جاء في شكاوها عدم تنفيذ قرار محكمة العدل العليا بغزة والصادر بتاريخ 2012/5/27 والقاضي بإلزام ديوان الموظفين العام بغزة لاستكمال إجراءات تصويب الوضع القانوني للمذكورة وتسكينها على منصب مدير عام بدرجة (A). حيث قامت المذكورة بمطالبة الديوان مرات عدة بتنفيذ القرار القضائي المشار إليه، ولم يتم الاستجابة للطلب بحجة عدم وجود شاغر وظيفي. قامت الهيئة ببناء على الشكوى بمخاطبة الجهات المسؤولة بغرض تنفيذ القرار، وتلقت الرد بعدم توفر شاغر، ولم يتم تنفيذه حتى تاريخه. أما القرارات التي لم تنفذ في الضفة الغربية فهي على النحو التالي:

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
1.	إسلام نمر غنام محمد	المخابرات العامة/ الخليل	2013/11/6	بتاريخ 2014/3/12 صدر قرار بالافراج عنه بكفالة عدلية عن محكمة بداية الخليل وعلى الرغم من تقديم الكفالة الا أنه لم يتم تنفيذ القرار حتى الآن.
2.	خالد محمد حسن الهروش	المخابرات العامة/ الخليل	2013/11/6	بتاريخ 2014/3/12 صدر قرار عن محكمة بداية الخليل بالافراج بكفالة عدلية قيمتها 4000 دينار اردني وعلى الرغم من تقديم الكفالة الا أنه لم يتم تنفيذ القرار حتى الان.
3.	قاسم عبد الحكيم محاريق	المخابرات العامة/ الخليل	2013/11/14	بتاريخ 2014/3/12 صدر قرار عن محكمة بداية الخليل بالافراج عنه بكفالة عدلية قيمتها 3000 دينار اردني وكفالة نقدية قيمتها 1000 دينار وعلى الرغم من تقديم الكفالة ودفع الكفالة النقدية الا أنه لم يتم تنفيذ القرار حتى الان.
4.	صدقي سعيد صدقي أغبر	مخابرات نابلس	2014/3/9	صدر قرار عن محكمة صلح نابلس بتاريخ 2014/4/9، يقضي بالإفراج

عنه، غير أنه رغم ذلك لم ينفذ القرار حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.				
--	--	--	--	--

كذلك لا زال هناك 14 قرار لم تنفذ في الضفة الغربية منذ فترات طويلة. إلى جانب ذلك صدر خلال الشهر السابق عدد من القرارات صادرة عن محاكم مختلفة، ورغم صدورها لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذها.

انتهى